

تحليل دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد الجزائري

Analysis of the role of Multinational Corporations in the Algerian Economy

فريد عبّو

جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)

farid.abba@univ-biskra.dz

راوية خضراوي

جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)

raouia.khadraoui@univ-biskra.dz

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2025/10/25 تاريخ القبول: 2025/12/08 الكلمات المفتاحية: ✓ الشركات متعددة الجنسيات ✓ الاقتصاد الجزائري ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر	إن دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد الجزائري يظهر من خلال تحليل طبيعتها استثماراتها، وتوزيعها القطاعي، ومساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتنشيط سوق السلع والخدمات. كما أن نجاح الجزائر في تعظيم استفادتها من وجود هذه الشركات يقتضي بتعزيز الإطار القانوني للاستثمار، وتحسين الشفافية الاقتصادية، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتقليص التبعية الخارجية.
Article info	Abstract :
Received 25/10/2025. Accepted 08/12/2025 Keywords: ✓ Multinational corporations, ✓ Algerian economy, ✓ foreign direct investment	<i>Abstract: The role of multinational corporations in the Algerian economy is reflected through the analysis of their investment patterns, sectoral distribution, and contribution to economic growth, job creation, and the activation of the goods and services market. Algeria's success in maximizing the benefits of these corporations requires strengthening the legal framework for investment, improving economic transparency, and directing investments toward high value-added sectors, thereby contributing to sustainable development and reducing external dependency.</i>

. مقدمة:

تعد الشركات متعددة الجنسيات أحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية لمعظم الدول، وذلك بسبب الدور الهام الذي تلعبه من خلال ما تتميز به من ضخامة المشاريع وتنوعها وتعدد منتجاتها ما ساعد على سرعة انتشارها، وتغلغلها داخل أسواق الدول المضيفة، مما ساهم في تزايد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية، وبذلك تدفق أكبر لرأس المال الأجنبي الذي ساهم بشكل كبير في زيادة القدرة الإنتاجية لهذه الدول وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

والجزائر كباقي دول العالم تعمل على جذب هذه الشركات في ظل تزايد دور هاته الشركات ضمن قوانين الاستثمار في الجزائر .
مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد الجزائري؟

التساؤلات الفرعية:

- 1- ما هي آلية عمل الشركات المتعددة الجنسيات، وكم تمثل نسبة استثماراتها؟
- 2- كيف يتوزع نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر؟
- 3- ماهي مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في توفير العمالة؟
- 4- ما مدى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في العرض في سوق السلع؟

فرضيات البحث:

- تتخذ الشركات متعددة الجنسيات عدة طرق من أجل الدخول للأسواق الدولية، كما تستحوذ على النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- يتوزع نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر عبر عدة قطاعات اقتصادية، أبرزها قطاع الطاقة والصناعات
- تعتبر الشركات متعددة الجنسيات فرصة عمل مهمة لنقل التكنولوجيا كما توفر مناصب عمل معتبرة.
- العرض الذي تقدمه هذه الشركات في سوق السلع والخدمات متباين حسب كل قطاع وخصوصية الدولة

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تحليل الأهمية والدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد الجزائري، وهذا بعرض مساهمة هذه الشركات في توفير العمالة وتوفير السلع والخدمات في السوق الجزائرية بما يتناسب مع السعر والجودة التي يحتاجها المستهلك الجزائري.

أهداف البحث: يمكن صياغتها من خلال:

- 1- التعرف على الشركات متعددة الجنسيات وأهم خصائصها وأنماطها
- 2- تبيان دورها في أسواق الدول المضيفة
- 3- التعرف على أهم الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر
- 4- التعرف على القوانين المتعلقة بعمل هذه الشركات في الجزائر
- 5- الكشف عن الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد الجزائري

منهجية البحث:

سيكون منهج الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف مختلف جوانب الموضوع، وتحليل المعطيات حول مختلف متغيرات الدراسة وذلك وفق ما يتطلبه موضوع البحث.

2. ماهية الشركات متعددة الجنسيات:

1.2 تعريف الشركات متعددة الجنسيات

عرفها دافيد ادمان: "هي شركات ذات رؤوس أموال ضخمة حيث تتركز من خلال المركز الأم في إحدى الدول وتنقل نشاطاتها إلى الدول الأخرى المضيفة من خلال فروعها (موسى و وآخرون، 2008، صفحة 179). عرفها ميلتون فريدمان: "الشركة التي تقوم بشكل أو بآخر وحسب اختصاصها باستثمارات مباشرة في أكثر من دولة مضيفة، وتنظم نشاطاتها في الحاضر والمستقبل فيما يخص التسيير والاستراتيجية على المدى الطويل في الإطار الدولي (قحف، 2001، صفحة 244). كما يمكن القول بأنها تلك المؤسسات الكبيرة التي تسيطر على وحدات إنتاجية في أكثر من دولة، وتتم عملية الإدارة بمساعدة شركات في بلدان أخرى، وذلك في إطار استراتيجية عمل موحدة يتم الاتفاق عليها فيما بين أصحاب تلك المؤسسات والمساهمين فيها في عدد من بلدان العالم المختلفة (علي عبد الرزاق و هاني خميس، 2011، صفحة 136). وعليه فالشركات متعددة الجنسيات مؤسسات عملاقة برؤوس أموال ضخمة تنشط في أكثر من دولة تدعى بالدول المضيفة عن طريق فتح فروع تابعة للشركة الأم تعمل ضمن خطط واستراتيجيات موحدة تضمن السيولة الدائمة لهذه الشركات.

2.2 خصائص الشركات متعددة الجنسيات

تتعدد وتنوع خصائص هذه الشركات وذلك لما لها من مزايا احتكارية تميزها عن غيرها من الشركات الأخرى وعليه يمكن أن نوضح مجموعة هذه الخصائص كالآتي:

1 - الضخامة وتعدد الأنشطة:

- **الضخامة:** أول خاصية تتمتع بها هذه الشركات، وهي ضخامة الحجم الذي لا يقاس بمقدار رأس المال فقط، لأنه لا يمثل إلا جزءا بسيطا من إجمالي التمويل المتاح للشركة، وليس برقم العمالة أيضا، إذ أن أهم مقياس يتبع هو رقم المبيعات (رقم الأعمال) ويعتمد البعض على مقياس رقم الإيرادات الإجمالية، يستخدم كذلك مقياس القيمة السوقية للشركة كلها (لمزري و سالمي، 2020، صفحة 140)

- **تنوع الأنشطة:** تعتمد هذه الشركات على سياسة التوزيع في أنشطتها الإنتاجية وذلك رغبة منها في تقليل احتمالات الخسارة، ومن أهم القطاعات التي تركز عليها هذه الشركات، نجد قطاع السيارات والذي يستحوذ على نسبة 17% من استثمارات هذه الأخيرة، يليه كل من قطاع النفط والكيمياء بنسبة 14% ثم الالكترونيات 11% فالصناعات الغذائية 10% ثم باقي القطاعات الأخرى. (بن سميّة، 2013/2012، صفحة 10)

2 - اتساع الرقعة الجغرافية لنطاق الشركات المتعددة الجنسيات: تتميز هذه الشركات بكون مساحة السوق الذي تغطيها وامتدادها

الجغرافي خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة لها في مختلف أنحاء دول العالم. وتشير التقديرات إلى أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات يناهز 65 ألف شركة، وقاربة 850 ألف شركة أجنبية تابعة لها في شتى أنحاء العالم، وكانت الدول المتقدمة صناعيا موطنًا لنحو 77% من إجمالي الشركات المتعددة الجنسيات في العالم، علما أن أكبر 50 شركة متعددة الجنسية في الدول النامية تماثل في الحجم أصغر شركة من بين 100 شركة في العالم. (الجميل، 2004، صفحة 65)

3- **الاعتماد على المدخرات العالمية:** تسعى لتعبئة المدخرات من السوق العالمية بطرح الأسهم الخاصة بها في الأسواق العالمية، والأسواق الناهضة، والقيام باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن لضمان التمويل اللازم لها من خلال وسائل مختلفة. (الحמיד، 2006، صفحة 163)

4- **التفوق والتطور التكنولوجي:** تعد الشركات متعددة الجنسيات مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يسهم في تضيق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول المتقدمة والدول النامية. (صقر، 2003، صفحة 29)

إن قوة الشركات متعددة الجنسية تكمن في إحكام طوق هيمنتها على العلم والتكنولوجيا ضامنة عن طريقها وضع احتكاري تستغله إلى أبعد الحدود في تحقيق الأرباح، ومن الناحية الظاهرية نستطيع القول بأن العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية تكون ضمن إطار نموذج السوق الممثل للاحتكار الثنائي، ويتم تقرير التوازن في هذا السوق بالاعتماد على القوة التساومية للطرفين، لكن هذا النموذج لا يمكن تطبيقه في الطرف القائم بسبب عدم التوازن الكبير القائم لصالح الشركات متعددة الجنسيات، فاحتكارها المهيمن هو الذي يمكنها عمليا من استغلال نقل التكنولوجيا. (المزري، 2020، الصفحات 156-157)

5- إقامة التحالفات الاستراتيجية

تحاول هذه الشركات المحافظة على العلاقات والتنسيق فيما بينها بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية واستفادة كل واحدة منها بالمزايا التي تملكها الأخرى كالمزايا التكنولوجية والمعرفة الفنية وأساليب التسويق والمهارات الإدارية. ونشير إلى أن التحالفات الاستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحث والتطوير. (عبد العزيز و وآخرون، صفحة 124)

3.2 قانون الاستثمار المنظم لعمل الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر

لقد مر الإطار القانوني المنظم لاستثمار الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر بعدة مراحل إصلاحية عكست توجهات الدولة الاقتصادية وتوازنها بين حماية السوق الوطنية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

ففي البداية، جاء القانون 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 الذي يعتبر أول قانون شامل للاستثمار بعد انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق. وقد منح هذا القانون إعفاءات جبائية وجمركية للمستثمرين الأجانب، مع تسهيلات في نقل الأرباح ورؤوس الأموال، ما شجع دخول أولى الشركات متعددة الجنسيات خاصة في قطاع المحروقات والاتصالات (الجريدة الرسمية ١، القانون 93-12، 1993) ثم صدر الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، والذي أقر مبدأ المساواة الكاملة بين المستثمر الأجنبي والوطني، وألغى القيود السابقة على الشراكات. كما عزز الضمانات القانونية للمستثمرين الأجانب من خلال السماح بحرية تحويل الأرباح دون عراقيل، وهو ما ساهم في جذب المزيد من الشركات متعددة الجنسيات إلى قطاعات الصناعة والخدمات (الجريدة الرسمية ١، الأمر 01-03، 2001)

لكن مع تصاعد المخاوف من هيمنة هذه الشركات، جاء الأمر 06-08 لسنة 2006 ليضع قيودًا جديدة أهمها فرض قاعدة الشراكة الوطنية-الأجنبية (51/49)، حيث يلتزم المستثمر الأجنبي بعدم تجاوز نسبة 49% من رأس المال، في حين يحتفظ الشريك الجزائري بـ 51% على الأقل. وقد كان لهذا القانون تأثير مباشر على الشركات متعددة الجنسيات التي اضطرت إلى عقد شراكات محلية، خصوصًا في قطاعات السيارات، النقل، والاتصالات (الجريدة الرسمية، الأمر 06-08، 2006)

وتدعيما لهذا التوجه الحمائي، نص قانون المالية لسنة 2009 على تعميم قاعدة 51/49 على أغلب القطاعات الاقتصادية تقريباً، وليس فقط القطاعات الاستراتيجية. هذا الإجراء اعتبرته العديد من الشركات متعددة الجنسيات تقييداً لنشاطها وأدى إلى عزوف بعضها عن الاستثمار أو تقليص حجم استثماراتها (الجريدة الرسمية ١، قانون المالية ، 2009)

غير أن التحولات الاقتصادية والبحث عن تحسين جاذبية الجزائر للاستثمار دفعت السلطات إلى مراجعة التشريعات مجدداً، فصدر القانون 09-16 لسنة 2016 الذي هدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية ومنح حوافز جديدة تشمل الإعفاءات الضريبية والجمركية، مع إمكانية التفاوض على شروط خاصة للمشاريع الكبرى. هذا القانون شكّل إشارة إيجابية للشركات متعددة الجنسيات، حيث شجع بعضها على التوسع في السوق الجزائرية (الجريدة الرسمية ١، القانون 09-16 ، 2016)

وأخيراً، جاء القانون 18-22 لسنة 2022 الذي يُمثل أحدث إصلاح تشريعي، حيث ألغى قاعدة 51/49 بالنسبة لمعظم القطاعات باستثناء المجالات السيادية مثل الطاقة، المناجم، والصناعات الدفاعية. كما أسس "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار" كهيئة موحدة لمرافقة المستثمرين. هذا التوجه الجديد يعكس رغبة الجزائر في جعل بيئة الاستثمار أكثر مرونة واستقطاباً لرؤوس الأموال الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات (الجريدة الرسمية ١، القانون 18-22 ، 2022)

4.2 التوزيع القطاعي للشركات متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر

تتمركز الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر في عدد من القطاعات الاقتصادية الحيوية، حيث تركز نشاطها في مجالات ذات مردودية عالية أو ذات أهمية استراتيجية. ويظهر تحليل التوزيع القطاعي لهذه الشركات أن هناك تبايناً ملحوظاً بين القطاعات من حيث الجاذبية وعدد المشاريع الاستثمارية.

الجدول 1: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على القطاعات خلال الفترة 2002-2018

القطاع	عدد المشاريع	القيمة بمليون دج	مناصب الشغل
الزراعة	13	5768	641
البناء	142	82593	23928
الصناعة	558	2050277	81413
الصحة	6	13572	2196
النقل	26	18966	2407
السياحة	19	128234	7656
الخدمات	136	130980	13842
الاتصالات	1	89441	1500
المجموع	901	2519831	133583

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار <http://www.andi.dz> : تاريخ الاطلاع 2020/03/21

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع يعني أن المستثمر الأجنبي يفضل المشاريع الصناعية لما تتوفر عليه الجزائر من مواد أولية، بإجمالي مشاريع 558 مشروع خلال الفترة (2002-2018)، بقيمة إجمالية قدرت بـ 2050277 مليون دينار جزائري حيث وفر حوالي 81413 منصب عمل هذا يدل على أن القطاع الصناعي هو الوجهة الأساسية

للاستثمارات الأجنبية في الجزائر، نظرًا لقدرته على توليد القيمة المضافة وخلق مناصب شغل كبيرة. ويعكس أيضًا اهتمام الشركات متعددة الجنسيات بالصناعة التحويلية والطاقة والبنى التحتية الصناعية.

يليه قطاع البناء بـ 142 مشروع، بقيمة 82593 مليون دينار جزائري في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع، ما يعكس حيوية قطاع السكن والإنشاءات في الجزائر، خاصة مع برامج السكن الكبرى التي تنفذها الدولة.

فيما بعد قطاع الخدمات بـ 136 مشروع ولكن بقيمة أكبر من قطاع البناء والتي بلغت 89441 مليون دينار جزائري، كما يشهد القطاع الخدمي حضورًا معتبرًا، خصوصًا في الأنشطة التجارية والمالية والسياحية والخدمات الموجهة للأعمال. ورغم أهمية دوره في التنوع الاقتصادي، إلا أن قدرته التشغيلية تبقى محدودة نسبيًا مقارنة بالصناعة والبناء.

ليأتي فيما بعد قطاعي النقل والسياحة بنسب متقاربة، وبـ 26 و 19 مشروع على التوالي، وبقيمتي 18966 و 128234 مليون دينار جزائري على التوالي قطاع النقل شهد عددًا متوسطًا من المشاريع، أغلبها يتركز في الخدمات اللوجستية والنقل البري، مع مساهمة ضعيفة في التشغيل على الرغم من محدودية عدد المشاريع، إلا أن القيمة المالية للاستثمارات السياحية مرتفعة نسبيًا، مما يدل على ضخامة المشاريع السياحية الفردية (فنادق كبرى أو منتجعات)، لكن القطاع ما يزال دون المستوى المتوقع في بلد يملك مؤهلات طبيعية وثقافية هامة.

الاستثمارات الأجنبية في الصحة ما تزال محدودة بـ 6 مشاريع وبقيمة 13572 مليون دينار جزائري، رغم حاجة السوق الجزائرية إلى بنى تحتية وتجهيزات طبية حديثة، مما يشير إلى ضعف جاذبية القطاع بسبب القيود التنظيمية أو ضعف الربحية فيه.

القطاع الزراعي من أضعف القطاعات جذبًا للاستثمار الأجنبي رغم الإمكانيات الفلاحية الكبيرة، إلا أن عدد المشاريع كانت 13 مشروعًا بقيمة 5768 مليون دينار جزائري ما يعكس غياب الحوافز الكافية أو صعوبة الولوج إلى الأراضي الزراعية للمستثمرين الأجانب.

قطاع الاتصالات على الرغم من قلة المشاريع، فإن القيمة المالية الكبيرة 89441 مليون دينار جزائري تدل على أن المشروع كان استثمارًا استراتيجيًا ضخمًا في البنية التحتية الرقمية أو خدمات الاتصالات.

3. تحليل مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد الجزائري

اتخذت السلطات الجزائرية عدة إصلاحات هيكلية في سياق الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ما أتاح بيئة أكثر انفتاحًا أمام رؤوس الأموال الأجنبية. وبفعل ذلك، شهدت البلاد دخول عدد معتبر من الشركات متعددة الجنسيات إلى مختلف القطاعات، على غرار المحروقات، الصناعة، البناء، والاتصالات، مما جعلها تساهم بشكل متزايد في الناتج الداخلي الخام، وفي خلق فرص العمل، ونقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية.

3.1 مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في توفير العمالة:

تعتبر مسألة التشغيل أحد التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، وذلك لارتفاع معدلات البطالة، وعليه فإن الشركات متعددة الجنسيات تعد من بين الفاعلين القادرين على المساهمة في امتصاص البطالة من خلال خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، سواء عبر استثماراتها الإنتاجية أو من خلال شبكاتها من الموردين والمتعاملين المحليين.

فوجود هذه الشركات في السوق الجزائري، خاصة في قطاعات الصناعة والطاقة والبناء والخدمات، أسهم في توسيع قاعدة التشغيل وتحسين مستوى الكفاءات، نتيجة نقل التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة. غير أن هذه المساهمة تظل متفاوتة بين قطاع وآخر، وتتأثر بعوامل متعددة مثل طبيعة الاستثمار، وحجم رأس المال، والسياسات العمومية المنظمة لعلاقات العمل.

الجدول 2: توزيع مناصب العمل على الاستثمارات المحلية والأجنبية 2002-2017

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة المئوية(%)	المبلغ (بمليون دينار جزائري)	النسبة المئوية(%)	عدد مناصب العمل	النسبة المئوية(%)
الاستثمارات المحلية	62334	99%	11780833	82%	1098011	89%
الاستثمارات الأجنبية	901	1%	2519831	18%	133583	11%
المجموع	63235	100%	14300664	100%	1231594	100%

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

يوضح الجدول أعلاه، فإن العدد الإجمالي للاستثمارات التي يشارك فيها الأجانب والمصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2017 قد بلغ 901 مشروعاً، أي بمعدل 60 مشروعاً سنوياً تقريباً. وعلى الرغم من أن هذا العدد يبقى محدوداً مقارنة بالاستثمارات المحلية، إلا أن هذه المشاريع الأجنبية تعد أكثر أهمية من حيث حجم الاستثمار وعدد مناصب العمل المستحدثة لكل مشروع.

كما يبين الجدول أعلاه أن عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2017 بلغ 901 مشروعاً، بمجموع استثمارات قدره 2519830 مليون دينار جزائري، وفرت هذه المشاريع حوالي 133583 منصب عمل. ويظهر التوزيع الإقليمي تفاوتاً واضحاً بين المناطق من حيث عدد المشاريع، قيمة الاستثمارات، وعدد الوظائف المستحدثة، ما يعكس اختلاف درجات الاهتمام بالاقتصاد الجزائري حسب الأقاليم.

الجدول 3: توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب المنطقة الجغرافية 2002-2017

المنطقة	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
أوروبا	472	52.39	1148208	45.57	78415	58.70
الاتحاد الأوروبي	332	36.85	666499	26.45	44646	33.42
آسيا	114	12.65	169732	6.74	11761	8.80
الأمريكتان	18	2.00	68813	2.73	3737	2.80
الدول العربية	262	29.08	1057257	41.96	34462	25.80
افريقيا	6	0.67	39686	1.57	609	0.46
استراليا	1	0.11	2974	0.12	264	0.20
الشركات متعددة الجنسيات	28	3.11	33160	1.32	4335	3.25
المجموع	901	100	2519830	100	133583	100

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

إن الاستثمارات الأوروبية لا تمثل فقط النسبة الأكبر من حيث عدد المشاريع (52,39%)، بل تسهم أيضاً في خلق أكبر عدد من مناصب العمل مقارنة بباقي مناطق العالم.

ويرجع ذلك إلى كون المشاريع الأوروبية عادة ذات طابع صناعي أو تكنولوجي متطور، مما يتطلب تشغيل عدد معتبر من العمال المؤهلين، خصوصاً في مجالات مثل الصناعات الغذائية، ومواد البناء، والطاقة المتجددة، والصناعات الميكانيكية.

تحليل دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد الجزائري

أما الاستثمارات العربية التي تمثل حوالي 29,08% من مجموع المشاريع، تتجه غالبا نحو قطاعات الخدمات والعقار والسياحة، وهي قطاعات تولد مناصب عمل متوسطة إلى مرتفعة العدد لكنها غالبا ذات إنتاجية أقل من نظيراتها الصناعية. ومع ذلك، فإنها تلعب دورا مهما في امتصاص البطالة خاصة في المدن الكبرى والساحلية.

فيما يخص الاستثمارات الآسيوية (12,65%) تسجل عادة في قطاعات مثل الإلكترونيات، ومواد البناء، والصناعات الخفيفة، وتتميز بكثافة تشغيلية عالية نظرا لاعتمادها على اليد العاملة المحلية، لكنها تحتاج إلى تكوين تقني متوسط، مما يجعل أثرها مزدوجا: فهي تزيد من فرص التشغيل لكنها لا ترفع بالضرورة مستوى التأهيل المهني.

أما الاستثمارات القادمة من القارات الأخرى (الأميركتان، إفريقيا، وأستراليا)، فتبقى ضعيفة التأثير على التشغيل الوطني نظرا لقلة المشاريع المسجلة، وغالبا ما تكون هذه الاستثمارات محدودة من حيث الحجم والتوظيف، وتركز على مجالات استكشافية أو تجارية صغيرة.

2.3 مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في العرض في سوق السلع والخدمات

الشركات متعددة الجنسيات أحد أبرز الفاعلين في تشكيل هيكل العرض داخل الأسواق الوطنية، نظرا لما تمتلكه من قدرات إنتاجية وتقنية ومالية ضخمة تمكنها من التأثير المباشر في حجم ونوعية السلع والخدمات المعروضة، بفضل انتشارها الواسع عبر فروعها واستثماراتها الأجنبية المباشرة، تساعد هذه الشركات في رفع الطاقة الإنتاجية المحلية وتوسيع قاعدة العرض، سواء عبر إنتاج السلع النهائية أو تقديم الخدمات المتطورة في مجالات مثل الاتصالات، النقل، الطاقة، والخدمات المالية.

الجدول 4: المؤشرات الاقتصادية والتجارية الرئيسية في الجزائر 2005-2023

البيان	2005	2010	2015	2023
صادرات السلع	46002	57053	34668	55555
واردات السلع	20357	40473	51702	42962
رصيد تجارة السلع	25645	16580	-17034	12592
صادرات الخدمات	2507	3489	3456	3830
واردات الخدمات	4823	11848	11029	8664
رصيد تجارة الخدمات	-2316	-8358	-7573	-4833
الناتج المحلي الإجمالي الجاري (مليون دولار أمريكي)	103198	161207	165979	247626
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	3117	4455	4147	5364
نمو الناتج المحلي الحقيقي (%) (سنويا)	5.90	3.60	3.70	4.05
رصيد الحساب الجاري (%) (من الناتج المحلي)	20.52	7.58	-16.29	2.64
سعر الصرف (مقابل الدولار الأمريكي)	73.276	74.386	100.691	-
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة	1145.62	2301.23	-584.54	1216.32
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة	-20.19	220.49	103.20	83.51
التحويلات الشخصية (%) (من الناتج المحلي الإجمالي)	1.65	1.27	1.20	0.86

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على (موقع الأمم المتحدة - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، UN Trade and Development)

<https://unctadstat.unctad.org/datacentre> UNCTADstat

بين عامي 2005 و2010، ارتفعت صادرات الجزائر بنسبة تقارب 24%، مدفوعة أساسا بارتفاع أسعار النفط والغاز، ما جعل الفائض التجاري مرتفعا، أما في 2015، انخفضت الصادرات بشكل حاد بسبب تراجع أسعار النفط، بينما استمرت الواردات في الارتفاع، مما أدى إلى عجز تجاري كبير (-17 مليار دولار) وبحلول 2023، استعادت الجزائر جزءا من توازنها التجاري بفضل تعافي أسعار الطاقة وتقليص الواردات عبر سياسات إحلال الواردات، ف سجلت فائضا يقدر ب 12.6 مليار دولار.

الجزائر تعاني عجزا هيكليا في تجارة الخدمات طوال الفترة المدروسة، السبب يعود إلى اعتمادها على الخارج في النقل، التأمين، والخدمات التقنية، مقابل ضعف الصادرات في السياحة والخدمات الرقمية.

رغم زيادة طفيفة في صادرات الخدمات (من 2.5 إلى 3.8 مليار دولار)، إلا أن العجز ظل يتجاوز 4 مليارات دولار في 2023. تضاعف الناتج المحلي الإجمالي أكثر من مرتين خلال 18 سنة، وهو نمو اسمي جيد، لكن نمو الناتج الحقيقي 4 %متوسط، ما يشير إلى أن التضخم وارتفاع الأسعار ساهما في النمو الاسمي أكثر من الإنتاج الفعلي.

نصيب الفرد من الناتج ارتفع ب 72 %، لكنه يبقى محدودا مقارنة بالدول النفطية الأخرى بسبب النمو السكاني السريع. لم تشهد الجزائر نموا كبيرا في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عقدين تقريبا، إذ بقي عند حدود 1.2 مليار دولار سنويا. رغم تحسين القوانين الاستثمارية (خاصة قانون الاستثمار 2022)، لا تزال القيود البيروقراطية وضعف الشفافية من أبرز المعوقات. تدفقات الاستثمار الخارجة ضعيفة جدا، مما يعكس محدودية الشركات الجزائرية متعددة الجنسيات وقدرتها على التوسع الخارجي.

4. تحليل النتائج:

اقتصاد الجزائر يعتمد بشكل شبه كامل على تصدير المحروقات، وهو ما يجعل ميزانها التجاري حساسا لتقلبات أسعار النفط العالمية. لتقليص العجز، تحتاج الجزائر إلى تنمية قطاعات الخدمات ذات القيمة المضافة العالية مثل السياحة، تكنولوجيا المعلومات، والتعليم. الاقتصاد الجزائري يتوسع اسميا، لكن بمعدلات إنتاجية ضعيفة، ويحتاج إلى تنويع مصادر النمو بعيدا عن الطاقة. الإصلاح المالي وتخفيف التحويلات يمكن أن يزيد من التدفقات عبر القنوات الرسمية ويدعم احتياطات العملة الصعبة. الاستثمار الأجنبي ما زال دون الإمكانيات المتاحة بسبب بيئة الأعمال. الاعتماد على المحروقات يمثل خطرا استراتيجيا، ويستدعي تنويعا اقتصاديا حقيقيا.

5. خاتمة:

أظهرت الدراسة أن واقع الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد الجزائري يتسم بتفاوت في درجة تأثيرها عبر القطاعات، حيث يتركز نشاطها أساسا في مجالات الطاقة والاتصالات والصناعات الغذائية، مع ضعف واضح في حضورها ضمن القطاعات التحويلية والإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية. كما بينت النتائج أن هذه الشركات تساهم في توفير فرص عمل محدودة نسبيا، ولا يزال دورها في نقل التكنولوجيا وتطوير الكفاءات المحلية دون المستوى المأمول، نتيجة القيود الإدارية والبيروقراطية وصعوبة الولوج إلى السوق الداخلية. كذلك تبين أن البيئة الاستثمارية في الجزائر رغم تحسنها النسبي بعد الإصلاحات القانونية والاقتصادية الأخيرة، إلا أنها ما تزال بحاجة إلى مزيد من الاستقرار التشريعي والتحفيز الجبائي والمرونة الإجرائية لجذب استثمارات ذات نوعية أعلى. وانطلاقاً من هذه النتائج، تقترح الدراسة ما يلي:

تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار الأجنبي بما يضمن وضوح القواعد وحماية المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. تشجيع الشراكات الإنتاجية والتكنولوجية مع الشركات متعددة الجنسيات بدل التركيز على الاستثمارات التجارية والاستهلاكية. توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعة التحويلية، الطاقات المتجددة، والخدمات الرقمية.

تحسين الشفافية والحوكمة الاقتصادية للحد من العراقيل البيروقراطية التي تحد من فعالية هذه الشركات في السوق الجزائرية. تطوير الكفاءات الوطنية ونقل المعرفة التقنية عبر برامج تكوين مشتركة بين الدولة والشركات الأجنبية. وعليه يمكن القول إن الدور المستقبلي للشركات متعددة الجنسيات في الجزائر مرهون بمدى قدرة الدولة على تهيئة مناخ استثماري جاذب ومستقر، يوازن بين تشجيع الاستثمارات الأجنبية وحماية المصلحة الاقتصادية الوطنية، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر النمو.

6. قائمة المراجع:

• الكتب:

- 1- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 2- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماؤها، شركاؤها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 3- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- 4- موسى سعيد مطري وآخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2008.
- 5- هاني خميس، علي عبد الرزاق، أحمد عبده، العولمة والحياة اليومية، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 2011.

• الأطروحات:

بن سمينة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012/2013؛

• المقالات:

- 1- الجميلي حميد، الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الإنتاج الدولي، مجلة أخبار النفط والصناعة، أبو ظبي، 401، 2004.
- 2- المزري مفيدة، سلمي وردة، الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية، مجلة اليزا للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، 2019؛
- 3- المزري مفيدة، الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الاقتصادي الحديث، المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد، المجلد 05، العدد 02، 2020.
- 4- عبد العزيز وآخرون، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد

• القوانين

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1993). القانون رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار. العدد 64. الجزائر: الأمانة العامة للحكومة.
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2001). الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار. العدد 47. الجزائر: الأمانة العامة للحكومة.
- 3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2006). الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو 2006، المتعلق بتعديل قانون الاستثمار وفرض قاعدة الشراكة الوطنية-الأجنبية (51/49). العدد 47. الجزائر: الأمانة العامة للحكومة.
- 4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2009). قانون المالية لسنة 2009. العدد 74. الجزائر: الأمانة العامة للحكومة.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2016). القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، المتعلق بترقية الاستثمار. العدد 46. الجزائر: الأمانة العامة للحكومة.

6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2022). القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار وإنشاء الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. العدد 50. الجزائر: الأمانة العامة للحكومة.

• مواقع الانترنت:

1- الأمم المتحدة – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UN Trade and Development, UNCTADstat)

<https://unctadstat.unctad.org/datacentre>

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI* <http://www.andi.dz>